

---15/01/2018---

توثيق: 248

محضر جلسة

محضر جلسة المجلس البلدي غير الاعتيادية رقم T-2/2014 المنعقدة يوم الاربعاء الموافق 2014/05/21 في تمام الساعة 18:00 وذلك في قاعة قسم الهندسة.

الحضور:

طاهر علي جبارين -قائم بالاعمال	بلال ظاهر محاجنة -نائب
خالد ماجد محاميد -نائب	ايداد قاسم زيد -عضو
رائد كساب محاميد -عضو	رامز محمود جبارين -عضو
موسى احمد جبارين -عضو	رياض توفيق محاميد -عضو
جمال اسعد جبارين -عضو	علي احمد محاجنة -عضو
جميل احمد جبارين -عضو	محمد فوزي محاميد -عضو
وسام قاسم اغبارية -عضو	تيسير -حسين- ابراهيم محاجنة -عضو
محمد توفيق محاميد -عضو	

وبمشاركة كل من:

احمد محمود صادق جبارين -السكرتير ومدير الموارد البشرية	جمعة اغبارية -محاسب البلدية
مصطفى احمد قبلواوي -المستشار القضائي	رفعت احمد محاجنة -مراقب البلدية
محمود نيسير اغبارية -مدير الشركة الاقتصادية	

الغياب:

خالد محمد حمدان اغبارية -رئيس	مصطفى محمد ابو ماجد -عضو
عادل ابراهيم اغبارية -عضو	ناصر خالد اغباريه -مساعد رئيس البلدية
طاهر رجا محاميد -مدير مكتب رئيس البلدية	سليمان حسين محاميد -مهندس البلدية

جدول الاعمال:

1. المصادقه على محضر جلسه المجلس البلدي الاعتياديه رقم 2014/4 - مرفق طيه . -
2. بحث المواضيع المقدمه من قبل سته اعضاء من المجلس البلدي مع اقتراح قرار لكل بند وفق المرفق في الدعوه.
3. تخويل صلاحيات للمستشار القضائي للبلدية وفقا لبند 264 لقانون البلدية-نص جديد- ولقانون السلطات المحلية -طاعة- 1978 مرفق طيه + نصوص البنود القانونية.

مجري الجلسة:

افتتح الجلسة نائب وقائم باعمال رئيس البلدية الشيخ طاهر علي جبارين بقوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

ثم قال : التزاما منا بالقانون قمنا بعقد هذه الجلسة الطارئه والتي جاءت بناء على طلب سته من اعضاء البلدية.

1. المصادقه على محضر جلسه المجلس البلدي الاعتياديه رقم 2014/4 - مرفق طيه. -

عضو البلدية السيد رامز جبارين - يتوجه لنائب وقائم باعمال رئيس البلدية بالسؤال : بما ان رئيس البلدية خارج البلدية هل انت نائب رئيس قانوني وصادقت عليه وزارة الداخليه ؟

وكذلك اعترض على طرح البند الاول والثالث لانه لا يحق الا طرح المواضيع التي تقدمت به المعارضه حسب الملحق الثاني لقانون البلديات ماده أ.

المستشار القضائي - انتخاب نائب الرئيس يكون من قبل المجلس البلدي والوزاره تصادق على الراتب فقط , كذلك اوافق على الاقتراح المقدم من عضو البلدية السيد محمد فوزي محاميد بحث النقاط المقدمه من قبل اعضاء المعارضه حاليا وتاجيل البند الاول والثالث حتى ابراز الجانب القانوني.

2. بحث المواضيع المقدمه من قبل ستة اعضاء من المجلس البلدي مع اقتراح قرار لكل بند وفق المرفق في الدعوه.

أ. ترك مقال اعمال التطوير في الحي السكني قطاين الشومر -

عرض الشيخ طاهر جبارين الموضوع وطلب من السيد محمود تيسير اغباريه مدير الشركه الاقصاديه تقديم شرحا عن الموضوع , وبعد تقديم الشرح من قبل مدير الشركه الاقصاديه والاجابه على التساؤلات والاستفسارات لبعض اعضاء المجلس البلدي وهم كل من السيد رامز جبارين , السيد اياد زيد , السيد رياض محاميد , السيد محمد محاميد والسيد جمال جبارين.

اجاب المستشار القضائي على الامور القانونيه التي طرحت وقال : نحن بين معضلتين بين المقاول والمواطنين اصحاب قطع الاراضي , قمنا بارسال الرد القانوني للمقاول وارسلنا له الرد على طلبه وهو الان يتوجه الينا بعقد جلسه معه وكل تفصيل اضافي على ما ذكر يضر بمصلحة البلدية.

عضو البلدية السيد رامز جبارين - الموضوع غير واضح وادارة الجلسه غير سليمه.

الشيخ طاهر علي جبارين نائب وقائم باعمال رئيس البلدية - يعرض اقتراح الستة اعضاء على التصويت وهو:

1. تقديم شكوى ضد المقاول.

2. اصدار مناقصه جديده خلال اسبوعين لاكمال الاعمال.

3. تجهيز الاعمال الخاصه بنوي الاعاقات وتامين الوصول لهم حسب معايير وزارة الصحه والتامين الوطني.

صوت لصالح الاقتراح : ستة اعضاء.

وصوت ضد الاقتراح : تسعة اعضاء.

ثم عرض اقتراح ادارة البلديه على التصويت وهو : يتابع الموضوع من خلال مكتب المستشار القضائي بالتنسيق مع الشركه الاقتصاديه ويخضع ذلك لسقف زمني يحدد من قبل المستشار القضائي والشركه الاقتصاديه حتى نهاية شهر 6/2014 علما انه تم الاتفاق على بند 3 " أ " وتمت تسويته.

صوت لصالح الاقتراح : تسعة اعضاء.

وصوت ضد الاقتراح : ستة اعضاء.

قدم المستشار القضائي مداخله وقام بالرد على التساؤل حول اضافة بنود على الجلسه وقال : اؤكد على ما طلبته سابقا من السيد رامز جبارين وهو تقديم طلب قبل انعقاد الجلسه حول كل التساؤلات والملاحظات هذا من جانب ومن جانب اخر يحق ادخال مواضيع اضافيه على الدعوه المقدمه لانعقاد جلسه طارئه حسب بند 28 (انعقاد جلسه طارئه) كما ويتيح القانون للمجلس البلدي الغاء اي بند مقدم من ثلث اعضاء المجلس البلدي.

عضو البلديه السيد رامز جبارين - المستشار القضائي قال انه يحق انتخاب 17 نائبا للرئيس !!؟

الشيخ طاهر علي جبارين - ارفض التشكيك بالمستشار القضائي.

المستشار القضائي - انا اؤكد انه بالامكان تعيين نواب للرئيس بدون تحديد.

ب . الزام المواطنين بنسبة 15% على مساحات المباني.

عرض الشيخ طاهر جبارين الموضوع وطلب من السيد احمد جبعي موظف الجبايه تقديم الشرح عن الموضوع.

قدم السيد احمد جبعي شرحا عن الموضوع مبينا فيه الجانب القانوني ومطالبة وزارة الداخليه الغاء تنزيل نسبة 15% من مساحة المباني وكذلك مستندا الى مصادقة المجلس يوم 30/12/12 لميزانية البلديه ومن ضمنها الغاء تنزيل نسبة 15% وارجاع احتسابها على مساحة المباني.

وبعد الشرح عرض الشيخ طاهر جبارين الموضوع على النقاش.

عضو البلديه السيد اباد زيد - يوجه السؤال للمستشار القضائي : هل فحصت هذا الموضوع بان وزارة الداخليه يحق لها القيام بالتعديل ؟

المستشار القضائي - طلبت وزارة الداخليه من رئيس البلديه وهذا الطلب قانوني.

الشيخ طاهر علي جبارين - يحذر من التوجه للقضاء لان ذلك قد يحمل المواطن الفحماوي عبئا في حال حكمت باثر تراجمي لمدة سبع سنوات ونحن نحمل المعارضه كامل المسؤوليه عن ذلك.

عضو البلديه السيد رامز جبارين - يؤكد من خلال قرار للمحكمة العليا بان طريقة الحساب لا تتغير وتبقى كما هي وكذلك قرار اخر للمحكمة العليا يقر الاتفاقية المبرمه بين بلدية تل ابيب واحد المواطنين هناك وهي تنزيل 20% في القياسات للمساحات الخارجيه وما زالت , وقال انا اتحمل كامل المسؤوليه بقرار جريء.

عضو البلدية السيد رياض محاميد - اكد من خلال سن قانون سنة 1992 في بلدية يفنه بند 2 ماده "ب" مفاده ما كان سنة 1992 يبقى كما هو.

المستشار القضائي - قبل ثلاثة اشهر تم اقرار ميزانية البلدية من قبل المجلس البلدي وموضوع عدم خصم 15% كان من ضمن هذه الميزانية واي تعديل سيتم سيكون من خلال بنود الميزانية.

من ناحية المضمون هذا الاقتراح يعارض اقتراح الميزانية قبل ان نقول قانوني وغير قانوني , الاقتراح بحد ذاته فيه عوار وهو وناقص ولا نستطيع ان نتبينه والميزانية اقرت وموضوع 15% اقر ايضا في خطة التتبع واي قرار نتخذه ضد خطة التتبع وضد ميزانية البلدية يضر في مصلحة البلدية وكذلك القرار غير قانوني ولا يوجد باب تمويل لتغطية العجز.

عضو البلدية السيد محمد توفيق محاميد - هناك امور كثيرة لمصلحة البلد نتفق عليها ولكن القرارات يجب ان تؤخذ من العقل وهناك قرار في المجلس البلدي 30/12/12 اعاده الضريبه بنسبة 100% , نحن موجودون في مظلة المستشار القضائي وهو الذي يعطي الاستشارة واذا توفرت استشاره قضائيه ويستطيع المستشار القضائي من خلالها تغيير قرار وزارة الدخليه حينها سنقوم بالموافقه عليها جميعا ولكن اليوم لا توجد هذه الاستشاره وكذلك لا ننسى الالتزام الذاتي.

نائب رئيس البلدية السيد بلال محاجنه - عقدنا عدة جلسات مع اللواء في حيفا بالنسبه لتتزيل ال 15% والموضوع غير قانوني ونحن من اكثر الناس نريد ان يبقى الوضع على ما هو ولكن الامر غير قانوني هناك سابقه قانونيه حيث ان بلدية الناصره العليا اعطوا منحه للمواطنين في هذا الشأن الا ان الوزاره الزمت رئيس البلدية بالزام ذاتي.

عضو البلدية السيد وسام اغباريه - الموضوع حساس جدا الا اننا نؤكد على قضية الضرر التي قد تحصل للمواطنين بالزامهم دفع نسبة 15% عن مدة سبع سنوات باثر تراجمي.

الشيخ طاهر علي جبارين - عرض اقتراح المعارضه على التصويت وهو الغاء الزام نسبة 15% على مساحات المباني والعودة للحساب السابق كما كان متبع في البلدية منذ سنوات.

صوت لصالح الاقتراح : ستة اعضاء.

صوت ضد الاقتراح : تسعة اعضاء.

وعرض اقتراح ادارة البلدية على التصويت وهو استمرار لقراري المجلس البلدي السابقين (13/12+ 14/2) وحفاظا على مصلحة المواطنين تستمر بلدية ام الفحم حسب قرار وزارة الداخليه عدم خصم نسبة 15% حتى لا نعرض المواطن للدفع 7 سنوات باثر تراجمي في حال التوجه للقضاء.

صوت لصالح الاقتراح : تسعة اعضاء.

صوت ضد الاقتراح : ستة اعضاء.

ت . امر هدم بيت السيد عزيز بويرات.

عرض الشيخ طاهر جبارين الموضوع للنقاش بعد ما قرأ اقتراح الستة اعضاء وهو التوجه لمتصرف اللواء باسم المجلس البلدي ومطالبته بتجميد امر الهدم.

عضو البلدية السيد علي احمد محاجنه - من حقنا كاعضاء المجلس البلدي ان تعرض امامنا خارطة البيت لنعرف اين يقع البيت ؟ لبحث الامر بشكل علمي من اجل تقديم المساعدة المناسبه.

عضو البلدية السيد موسى جبارين - يؤكد على ما قاله عضو البلدية السيد علي احمد محاجنه.

عضو البلدية السيد وسام اغباريه - الجسم الذي باستطاعته التجميد وزارة الداخليه وليس السيد يوسف مشلب ولكن ادارة البلدية السابقه توصلت الى اتفاق وتفاهم حول كل البيوت المهدهه بالهدم من خلال الخارطة الهيكلية التي تقدمت بها البلدية والامر بحاجه لفتره زمنيه من اجل ذلك تم اعداد خارطة مفصله من اجل تاجيل الهدم ووزارة الداخليه تتفهم هذا الامر.

الشيخ طاهر جبارين - على ضوء ما سمعناه من المعارضه ومن السيد وسام اغباريه رئيس قسم الهندسه والسيد محمد توفيق محاميد فانا نرى ان السيد يوسف مشلب في هذه المرحله ليس هو العنوان الصحيح , لذلك لدينا اقتراح لقرار

عضو البلدية السيد رامز جبارين - ان نصدر رساله رسميه باسم رئيس البلدية وكامل اعضاء المجلس البلدي ما هو الضرر بذلك ؟

الشيخ طاهر جبارين - تبعث الرساله للعنوان الصحيح لذلك لدينا اقتراح وهو :- الموضوع قيد العلاج والمتابعه منذ سنوات من قبل ادارة البلدية , في الفتره الاخيره حصلت تطورات ايجابيه بما يخص كل البيوت المهدهه بالهدم ولكل بيت خصوصيه بالتعامل معه بما ذلك بيت عزيز بويرات وهنالك خارطة مقترحه قدمت للجنه اللوائيه لبيت عزيز وسوف تبحث هذا الشهر وقد قام رئيس البلدية مرات عديده بالاتصالات مع السيد يوسف مشلب بهذا الخصوص.

عضو البلدية السيد اياد زيد - نقترح سحب الاقتراح الذي قدمناه.

عضو البلدية السيد رامز جبارين - اذا المجلس البلدي يرى من المناسب ان الرساله تضر بالقضيه نحن مع عدم الضرر بالقضيه ونريد ان نتعاون بان لا يهدم اي بيت في ام الفحم.

المجلس البلدي يتبنى اقتراح السيد اياد زيد بالاجماع وهو سحب اقتراح المعارضه وتبني اقتراح الاداره.

ث. اللافتات الدعائيه في شوارع المدينه.

عرض الشيخ طاهر علي جبارين الموضوع للنقاش.

عضو البلدية رامز جبارين - اعترض على تفويض شركة ناد ويبس بدون مناقصه وكان ذلك قبل الانتخابات بفتره قصيره جدا وهذا يدل على شيء سيما وان السيد فيصل ظاهر محاجنه انه احد اصحاب الشركه وسأل المستشار القضائي عن الامر .

المستشار القضائي - لا حاجه ان تسالني لان التقرير المهني كان مطروحا أمامكم.

الشيخ طاهر علي - ما هو الدليل بان للسيد فيصل ضلع في الموضوع ؟

عضو البلدية السيد اياد زيد - اذا اثبتنا في الدليل والبيئه بالوجه القطعي ان السيد فيصل له اي رابط بالنسبه لشركه ناد ويبس.

المستشار القضائي - حق كل عضو بلديه طرح هذا الموضوع ولكن نطلب ارسال رساله بادراج الموضوع للجلسه في المجلس البلدي مع جميع البيانات والدلائل كذلك كان جواب فيصل محاجنه في حينه انه كان شريكا في الشركه وانهى شراكته منها .

الشيخ طاهر علي جبارين - توجه لمدير شركة ناد وبيس السيد ابراهيم شوكات محاجنه وطلب منه ان يقدم شرحا عن الشركه وعن المناقصه , بعد الشرح المستفيض الذي من خلاله بين ان السيد فيصل محاجنه كان احد الشركاء ولكنه ترك قبل سبعة اشهر من المناقصه ثم قال , تقدمنا للمناقصه بعد ما لم يتقدم اليها اي شخص ودفعنا مبلغ 295 الف ش.ج بينما كان في السابق 45 الف ش.ج فقط.

المستشار القضائي - عرض امام الحضور كيف كان التعاقد مع شركة ناد وبيس وقال جاء هذا التعاقد بعدما اعلنا المناقصه مرتين ولم يتقدم احد لها وبعدها كان ضغط من شركة يارا وصاحبها باهر ز عبي وقدم عروضاً وطلبنا منه عروضاً خطيه وكان عرضه النهائي بعد المفاوضات لا يتجاوز 150 الف ش.ج وفي هذه المرحله دخلت شركة ناد وبيس على الخط وقدموا عرضاً بمبلغ 250 الف ش.ج وقدمت انا تقريراً مهنياً للمجلس البلدي حسب بند 22 لنظم المناقصات.

عضو البلديه السيد رامز جبارين - سال المستشار القضائي هل كان للسيد فيصل دخل وشراكه في الشركه.

المستشار القضائي - لا.

الشيخ طاهر علي جبارين - توجه الي السيد باهر ز عبي قبل الانتخابات بخصوص المناقصه , فقلت له بان البلديه قامت باصدار مناقصه في ذلك فقال لي : لا استطيع ان ادفع 250 الف ش.ج فانا اريد ان اتقدم فقط بمبلغ 100 الف ش.ج.

عرض الشيخ طاهر علي جبارين الاقتراح المقدم من قبل الستة اعضاء وهو : اصدار مناقصه جديده للافتات وتحويل ملف الشركه صاحبة الامتياز (ناد وبيس) للشرطه من اجل اجراء تحقيق حول هل هناك ربط بين الشركه وبين اخ نائب رئيس البلديه ؟

صوت لصالح الاقتراح - خمسة اعضاء (السيد جمال جبارين ترك الجلسة قبل التصويت).

صوت ضد الاقتراح - تسعة اعضاء.

وعرض الشيخ طاهر علي جبارين اقتراح الاداره على التصويت وهو : هنالك قرار من المجلس البلدي في جلسه رقم 2013/11 المصادقه على المناقصه القانونيه وكانت باغلبية الاصوات وبمعارضة عضو واحد ولم يكن حينها نائب رئيس البلديه المذكور في رساله الستة اعضاء موجودا اصلا.

صوت لصالح الاقتراح - تسعة اعضاء.

صوت ضد الاقتراح - خمسة اعضاء.

3. تخويل صلاحيات للمستشار القضائي للبلدية وفقا لبند 264 لقانون البلدية-نص جديد- ولقانون السلطات المحلية -طاعة- 1978 مرفق طيه + نصوص البنود القانونية.

تم تاجيله للجلسه القادمه.

بإحترام
السكرتير ومدير الموارد البشرية
أحمد محمود صادق جبارين